TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal

http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

مستقبل الثقافة السياسية المدنية في العراق

The future of civil political culture in Iraq

Dr. Khalaf Saleh Ali

(*) م.د خلف صالح علي

مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

A r t i c l e i n f o.

Article history:

- Received 24 January. 2021
- Accepted 17 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:

- civil
- political culture
- Iraq

Abstract: The future of building a civil political culture in a traditional society in which subcultures prevail is a future that will not be possible in the aspect of civil construction، to the extent that this possible is available to build traditional political cultures in which tribal، sectarian and nationalist identities prevail، and which will control the political behavior of the individual and control In his voting orientations in the elections، and even in his evaluation of the public policies drawn by those with a different identity or political culture.

(*)**Corresponding Author**: **Dr. Khalaf Saleh Ali**, **E-Mail**: Khalafaljobori@gmail.com, **Tel**: **009647902577431**
Affiliation: **Center of the Ministry of Higher Education and Scientific Research**..

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 2021\1\24

القبول: 2021\2\17

النشر :2021\3\31

الكلمات المفتاحية:

–المدنية

– مستقبل الثقافة السياسية

–العراق

الخلاصة: لا يمكن أن نحدد ثقافة سياسية واحدة في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع العراقي، بحكم طبيعة التراكمات الثقافية والمجتمعية التي مرت بها هذه المجتمعات، ففي المجتمع العراقي بشكل عام كأنموذج للدراسة نجد أن افرازات المراحل والاحداث التاريخية التي افرزتها مراحل ما قبل عام 2003، وما بعده، وما حدث فيها من تغيرات سياسية واجتماعية، قد أفرزت كلها ثقافات سياسية متعددة، منها الثقافة السياسية المدنية التي تتركز في مراكز المدن واحيائها، واخص منها مدينة بغداد، ومراكز المحافظات وبعض اقضيتها وأحيائها المتحضرة، وتتركز الثقافة السياسية المدنية في طبقة اجتماعية محددة في أغلب المدن المذكورة، ولا تكون ثقافة سياسية مدنية عامة في سائر شرائحها الاجتماعية. أما الثقافة السائدة أو الغالبة فهي الثقافة السياسية التقليدية، وتنتشر هذه الثقافة في أغلب شرائح المجتمع العراقي، وتتركز في القرى والأرياف والمناطق قليلة التحضر، هذا النوع من الثقافات سائد في أغلب المناطق ذات الثقافة القبلية والدينية

المقدمة:

لا يمكن أن نحدد ثقافة سياسية واحدة في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع العراقي، بحكم طبيعة التراكمات الثقافية والمجتمعية التي مرت بها هذه المجتمعات، ففي المجتمع العراقي بشكل عام كأنموذج للدراسة نجد أن افرازات المراحل والأحداث التاريخية التي افرزتها مراحل ما قبل عام 2003، وما بعده، وما حدث فيها من تغيرات سياسية واجتماعية، قد أفرزت كلها ثقافات سياسية متعددة، منها الثقافة السياسية المدنية التي تتركز في مراكز المدن واحيائها، واخص منها مدينة بغداد، ومراكز المحافظات وبعض اقضيتها واحيائها المتحضرة، وتتركز الثقافة السياسية المدنية في طبقة اجتماعية محددة في أغلب المدن المذكورة، ولا تكون ثقافة سياسية مدنية عامة في سائر شرائحها الاجتماعية. أما الثقافة السائدة أو الغالبة فهي الثقافة السياسية التقليدية، وتنتشر هذه الثقافة في أغلب شرائح المجتمع العراقي، وتتركز في القرى والارياف والمناطق قليلة التحضر، هذا النوع من الثقافات سائد في أغلب المناطق ذات الثقافة القبلية والدينية، بل الأمر تعدى المناطق الريفية والقرى إلى قبلنة، وعشرنة المدن، فنرى سمات وخصائص الثقافة القبيلة وسلوكياتها اصبحت ظاهرة شائعة في المراكز الحضرية، ومما يزيد من خطورتها انها بدأت تستفحل وتتغلغل داخل المؤسسات الرسمية في الدولة العراقية، والتي من المفروض أنها هي من تعمل على تفعيل الثقافة السياسية المدنية، لا أن تكون هي الاخرى ضحية سياسات خاطئة أدت إلى تعقد المشهد الثقافي العراقي بشكل عام.

إن مستقبل بناء ثقافة سياسية مدنية في مجتمع تقليدي تسود فيه الثقافات الفرعية (الدينية، أو المذهبية، أو القومية)، هو مستقبل لن يكون ممكناً في جانب البناء المدني لها، بقدر ما يكون هذا الممكن متاحاً لبناء ثقافات سياسية تقليدية تسود فيها الهويات العشائرية والمذهبية والقومية المتعصبة، والتي ستتحكم بالسلوك السياسي للفرد، وتتحكم في توجهاته التصويتية في الانتخابات،

وحتى في تقييمه للسياسات العامة التي رسمها من يحمل هوية مغايرة أو ثقافة سياسية مغايرة لهويته أو ثقافته السياسية.

أهمية الموضوع: يعد موضوع الثقافة السياسية المدنية ومدى تأثيره في بلورة القيم والسلوك السياسي العراقي بشكل عام، من أهم المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة، لا سيما اذا ما عرفنا أن المجتمع العراقي يعاني من استدامة في الازمات السياسية والامنية بعد عام 2003.

ومما لا شك فيه أن عملية التثقيف السياسي المدني في المجتمعات التقليدية قد تترك آثاراً ايجابية وتغيرات حسنة على القيم والعادات والسلوكيات السائدة في هذه المجتمعات.

اشكالية البحث: ينطلق البحث من اشكالية مفادها ضعف الثقافة السياسية المدنية في العراق وتغول الثقافات السياسية الطائفية والقومية والقبلية التي تشكل إشكالية كبيرة في العمل السياسي كونها تنقل الفرد من انتماءه الوطني الى انتماءات فرعية تحدد سلوكه وخياراته السياسية، من هذه الإشكالية يثار التساؤل الرئيس للبحث وهو ما هو مستقبل الثقافة السياسية المدنية في العراق في ظل هذا الكم الكبير من الثقافات السياسية التقليدية؟ وهذا التساؤل يقود الى تساؤلات فرعية هي:

- ما هي الثقافة والثقافة السياسية؟
- ما هي انواع الثقافة السياسية؟
- ما هي مشاهد مستقبل الثقافة السياسية المدنية في العراق؟
- ما هي محددات المشاهد المستقبلية للثقافة السياسية المدنية في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الثقافة السياسية المدنية في العراق تحد من فاعلية سيادتها وانتشارها مجموعة من المعطيات المؤثرة منها واكثرها تأثيراً هي سيادة الهويات

الفرعية –الطائفية، والقومية، والدينية– وسيادة الثقافات السياسية على أسس الانتماء للهويات الفرعية.

منهج البحث: ان النتائج التي نبغي الوصول اليها تتوقف بالدرجة الأساس على حسن استعمال المنهج والتقنية البحثية، وعلى حسب طبيعة البحث المتناول، هنا في هذا البحث سنستخدم منهج الاستشراف لأنه من اقرب المناهج لدراسة هكذا مواضيع لتحليل واكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفاً علمياً موضوعياً والتعرف على خصائصها واستشراف مستقبلها، فضلاً عن استخدام منهج التحليل النظمي كمدخل في البحث.

هيكلية البحث: ولأجل الوصول الى استشراف مستقبل الثقافة السياسية المدنية في العراق قسمنا البحث الى اربعة مطالب، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وكما يلي:

المطلب الأول: اطار مفاهيمي نظري لمصطلحات البحث:

أولاً: مفهوم الثقافة وانواعها:

تعرف الثقافة بأنها "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الثقافية في إطار ما تعرفة من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء". [1] فالثقافة تعبر عن أنماط ناشئة عن تطور تاريخي، أو مجموعة من العادات يعترف بكونها مقبولة في جماعة معينة ، كما يمكن متابعة آثارها في كل من دوائر النشاط الإنساني كالسياسة والحقوق والفن والدين والمعرفة العقلية بمختلف صورها . وبهذا المعنى العام تعطى الثقافة أبعادها الشمولية الواسعة فيصبح من خلاله المضمون الجوهري للثقافة عبارة عن تراكم إبداعي عبر مسيرة الحضارة الإنسانية والمعرفة بشتى أبعادها ، فهي تشمل المعرفة الأدبية والفنية والتقنية ، وتشمل المعرفة في ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة والفلسفة وغيرها.[2]

وللثقافة خصائص يمكن أن نحددها بالاتي:[3]

1- الثقافة هي من صنع العقل البشري، وقد نشأت البيئة الثقافية نتيجة لنشاط الإنسان وتفكيره في الحياة الاجتماعية وهذا مرده إلى قدرة الإنسان على التفكير والرغبة في التطور والإبداع، لا بدافع الغريزة كالحيوان.

2- تشتمل الثقافة على عنصرين، مادي ومعنوي.

3- الترابط بين العناصر المادية والمعنوية للثقافة، بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، فأي تطور في النواحي المادية يمكن بدوره أن يؤثر في تغيير العمران وهذا من شأنه أن يؤثر على بعض التقاليد والعادات، وعلى التعلم أيضاً، كما أن التغيير في الاقتصاد يؤثر في السياسة.

4- الثقافة مكتسبة وليست فطرية أو غريزية في الإنسان، فهي تأتي عن طريق تعلم الأفراد الذين يتناقلونها من جيل إلى جيل، عن طريق الاتصال، وبذلك تتكون للإنسان والمجتمع خبرة وتاريخ، ويستفيد منهما أبناء هذا المجتمع، والذي من الممكن أن يثري ثقافته وينميها بمد الجسور والروابط الثقافية بينه وبين المجتمعات الأخرى.

---

[1] – محمد عابد الجابري في سيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003)، ص ص 297–298.

[2] – عامر حسن فياض ، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث ، في مجموعة من الباحثين : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1990)، ص 89 .

[3] – عبد الغني عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1980)، ص 71.

أما السياسة فيمكن ان نوضح مفهوما بأنها فن إدارة وتدبير الشؤون العامة وتوجيهها، وأساليب قيادة الجماعات البشرية، وتنظيم العلاقات بين الأمم. كما تعرف أحياناً بأنها فن تقنين وتنظيم استعمال وممارسة السلطة في المجتمعات البشرية. والواقع إن إيجاد تعريف للسياسة محدد ومتفق عليه يكاد يكون مستحيلاً، شأنه شأن الكثير من المفاهيم والمفردات في العلوم الاجتماعية الأخرى.[1]

يمكن أن نعد (الثقافة السياسية) الجزء المشترك الحاصل من التقاء ميداني الثقافة والسياسة، فهذان الميدانان قد يلتقيان أو يشتركان – بنحو ما – بجزء نطلق عليه اسم (الثقافة السياسية)، وأن الثقافة السياسية (المتطورة) غير ممكنة إلا في ظل تركيب سياسي متطور. وفي ضوء هذه الفكرة يمكنني قبول فكرة (لوسيان باي والموند) في عد الثقافة السياسية معادلاً للإتجاه السياسي حيث يبحث فيه عن التركيب السياسي وقواعد التنافس ، وكذلك القيم والمثل والعقائد والقناعات السياسية.[2]

وتنقسم الثقافة السياسية الى عدة انواع، وضحها ماكس فيبر في تقسيمه الثلاثي المعروف، وهي:

أولاً: الثقافة الرعوية الضيقة: "توجد هذه الثقافة في المجتمعات القديمة ضئيلة التطور، حيث تكون فيها توجهات الفرد نحو المواضيع العامة ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأية طريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، ولا إلى القضايا والسياسة الوطنية، إذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها".[(3)]

---

[1](–مؤيد جبير محمود الفلوجي، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص14.

[2](– سعيد حجاريان وآخرون، الثقافة السياسية: التعريف والمكونات والواقع المعاصر، مجلة قضايا إسلامية، العدد 6، (ايران، مؤسسة الرسول الأعظم، 1998)، ص526.

[3]() – صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعده، (الموصل، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل)1986، ص254.

وهذه الثقافة تجدها في المجتمعات البدائية القديمة، أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة والتي تعاني من ازمات مستدامة بسبب عدم الانسجام المجتمعي، ولهذا السبب فهذه المجتمعات ستكون من الصعوبة عليها ان تنشأ ثقافة سياسية مساهمة.

ثانياً: الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة):

وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطوراً والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، ةوبإمكان هذه الثقافة ان تكون نوع من الاحاسيس والمشاعر والوعي واصدار احكام قيمية تجاه النظام السياسي ككل، دون ان تقتصر على الانظمة الفرعية كالعشيرة والطائفة وغيرها، لذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية، كما ان هذه الثقافة تجدها اكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرار السياسي وبمدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلا انها تنمي في الافراد السلبية اتجاه ذلك، وتجد الافراد في خنوع تام للنظام السياسي وهم بذلك ابعد ما يكون عن المشاركة السياسية لترسخ القناعات لديهم بأن لا دور ولا تأثير لهم في مجريات العملية السياسية.[1]

ثالثاً: الثقافة السياسية المشاركة (الديمقراطية):

وتسود في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، حيث للأفراد فيها اتجاهات ادراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي، وهذا يدل على وجود وعي عالٍ بالشؤون السياسية ويمتلكون دور فعّال وايجابي مؤثر في عملية صنع القرار السياسي في هذه النظم، ولهم حرية الاختيار في الانتخابات، ولهم الحق في التظاهر والاحتجاج للتعبير عن رأيهم

[1] – سليم بوسقيعة، الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (11)، (قسم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 11مارس، 2015)، ص118.

في قضية سياسية واجتماعية تهمهم، فضلاً عن ممارسة الانشطة السياسية عبر إنتماء الافراد إلى الاحزاب السياسية أو جماعات الضغط والمصالح.[1]

ثانياً: الدراسات المستقبلية:

تعرف الدراسات المستقبلية بانها مجموعة من الدراسات التي تهدف الى تحديد اتجاهات الاحداث، وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في ايجاد هذه الاتجاهات أو حركة مسارها. وتعرف كذلك بأنها مجموعة الدراسات التي تكشف عن المشكلات الحالية، أو التي باتت من المحتمل أن تظهر في المستقبل، وتتنبأ بالأولويات التي يمكن أن تحددها كحلول لمواجهة هذه المشكلات والتحديات.[2]

وتمثل السيناريوهات صوراً عن المستقبل "تجسد المسارات الممكنة التي يمكن أن يتخذها هذا المستقبل بداية من الحاضر وصولاً الى وضع ما في المستقبل الممكن، والذي يتشكل بالأساس من تفاعل عدد من القرارات والاحداث والعوامل الواقعة في الحاضر. وبناء السيناريوهات هو عملية يتم من خلالها رسم هذه الصور المستقبلية من الاحداث، والتي تتضافر في تكوينها الاتجاهات الواقعة في الحاضر والعوامل اللا يقينية التي قد تغير هذه الاتجاهات في المستقبل، وتستهدف هذه العملية بناء سياسات واتخاذ قرارات حيال صور المستقبل البديلة". [3]

---

[1] – عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011، ص ص241–242.

[2] – محمد احمد عبدالعظيم، الخطوات المنهجية لاستخدام اسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي، دراسات اجتماعية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص ص176–177.

[3] – محمد العربي، بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، (الاسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص14.

المطلب الثاني: (سيناريو بقاء الوضع كما هو عليه):

يفترض هذا السيناريو بقاء وضع الثقافة السياسية المدنية كما هو عليه، وبقائها في طبقات مجتمعية معينة في بعض احياء العاصمة بغداد والاحياء المتحضرة في المحافظات، وهذا المشهد لا يفترض عدم امكانية تهيئة ظروف ومتغيرات تعمل على تغيير وضع الثقافة السياسية المدنية القائم إلى وضع أفضل منه، كما أن هذا المشهد لا ينفي تردي الوضع الثقافي في العراق إلى وضع أسوء منه. هذا المشهد تدعمه مجموعة من المعطيات الاجتماعية والسياسية في العراق، ومن هذه المعطيات هي:

1- نمط ادارة الدولة: قامت الدولة العراقية فوق مجتمع تقليدي مؤلف من كيانات اجتماعية، كالعشائر والطوائف الدينية المحلية. وفي هذا المجتمع التقليدي يتخذ التدافع الاجتماعي في الدولة وعلى وظائفها وخدماتها في كثير من الحالات، شكل اصطفاف وتظلم على أساس الهوية. وبعد عام 2003، تم إعادة بناء الدولة وهيكلتها على وفق منطق طائفي سياسي حزبي، وما زالت هذه الطائفية السياسية تشق طريقها نحو السيطرة على مقدرات الدولة، أو الحفاظ على حكمها، لكن لم يكتب للطائفية السياسية في العراق النجاح في التحول الى نظام سياسي فهي ما زالت تقاتل من اجل السيطرة بواسطة قيادات طائفية تستخدم الطائفة لفرض المحاصصة على الدولة. وهي خلال ذلك لا تتوقف عن الانقسام والتشظي الداخليين، في خضم التنافس في تمثيل الطائفة. وهذا التنافس الذي يصور أنه جار بين طوائف، ليس تنافساً بين برامج سياسية، أو مشروعات لمجمل مصالح الأمة إلا أنه من حيث الشكل هو في حقيقته صراع على المحاصصة في الدولة بعقلية الغنيمة والاغتنام، بين من يرون أنفسهم ممثلي الطوائف، من مثقفين وسياسيين واعلاميين، وفي ظروف هيمنة الطائفية تغدوا المحاصصة الطائفية صراعاً مستداماً، وتحولت الى اقتسام سلطة بين

نخب جماعات الهوية وقواها السياسية.[1] وفي ظل مثل هذا النظام يصعب ان نبني ثقافة سياسية مدنية فلا يمكن ان ننقد النظام السياسية الطائفي إلا بنفس ادواته الطائفية، ولن تكون هناك معارضة فاعلة بسبب المحاصصة الطائفية وان وجدت ستجدها غير ذات تأثير بسبب الطبيعة الطائفية للعمل السياسي في العراق.

2- اشكالية الانتماء الى الدولة-الوطن- الامة:

إن عملية تحقيق الإنسجام بين المكونات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية، في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والاثني والديني، لم ينجح في تحقيق الاجماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية، وذلك بسبب الخلاف وليس الاختلاف، فكما يرى عالم الاجتماع الالماني (يورغن هابريس)، إن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس لتفجر أزمة الهوية وضعف المواطنة والولاء للدولة.[2]

وتعد الهويات الفرعية ما دون الوطنية التي إن نمت من شأنها إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ودولته، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعياً ويميل إلى الإنكفاء إلى الذات ويتجنب التفاعل مع غيره من المجموعات مما يقوض أسس الوحدة الوطنية ويضعف الولاء للوطن.[3]

لقد وقع العراق بين نزعتين ليس الوفاق احدهما: النزعة الانفصالية القومية، أو الطائفية الطاردة عن المركز، والنزعة الطائفية للسيطرة على المركز من دون توافق. [1]

---

[1]- عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص322، وص736.

[2] – عبد علي كاظم المعموري، اشكالية المواطنة والهوية الوطنية : (ارث الماضي وعصف احتلال)، في مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف الاحتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص50.

[3] – ابتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة (العراق انموذجاً)، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، مركز العراق للدراسات، (بغداد، كانون الثاني 2011)، ص96.

واذا كانت التعددية المجتمعية قد استجابت في انموذج (الدولة/ الامة) من خلال التطابق مع سياسات واملاءات النظم السياسية قبل عام 2003، بصدد الهوية الجامعة التي حولت بعض المكونات المجتمعية الى منصهرة، أو مندمجة من اجل التطابق الهوياتي مع سياسات العامة للهويات. في حين ان انموذج (دولة المكونات) قد اسس لاعتراف بالتعددية على نحو غير مسبوق في العراق قبل عام 2003، ولكنها من جهة اخرى كانت ايذاناً بانطلاق انموذج قائم على فلسفة جديدة تقوم على فكرة (المكون)، ليؤسس لهويات متشظية على حساب الهوية الجامعة من جهة الهوية الوطنية.[2]

3- انتشار ظاهرة الفساد:

من خلال التتبع لقوائم مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في العراق بدرجات كبيرة جداً، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات التي تعالج الفساد، إلا إنه ما يزال في تزايد، وهذا يفسر إنه لم توجد لحد الآن في العراق نيه حقيقية لمعالجة الفساد، ولم تحسم الكثير من قضايا الفساد، وإن هناك تستر واضح على العديد من قضايا الفساد السياسي والاقتصادي.

ففي عام 2005 أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى إن عملية إعادة الإعمار في العراق ستتحول إلى أكبر فضيحة للفساد في العالم، كما أكد تقرير المفتش العام الامريكي (ستيوارت بوين)، المتخصص بشؤون إعادة الإعمار في العراق والصادر في (23/ كانون الثاني/2006)،

---

[1]() – عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص799.

[2])–سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، ط1، (بغداد، مؤسسة مسارات، 2015)، ص145.

أن أغلب أموال إعادة الإعمار في العراق قد صرفت في مشاريع غير فعالة، والتي أهدرت بسببها عشرات المليارات، وقد جاء في التقرير أن آثار الفساد المدمرة تهدد عملية بناء الديمقراطية.[1]

4- سيطرة القبلية على المشهد السياسي والاقتصادي:

تمثل القبيلة أهم البنى الاجتماعية التقليدية في العراق الى جانب المؤسسة الدينية، بحضورها وتأريخها وفعلها وتأثيرها. بعد العام(2003) شهد بروزاً كبيراً للقبلية على الساحة السياسية على حساب المؤسسات المدنية الديمقراطية الحديثة. وما زالت هذه العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر. جعلنا ذلك إمام حيرة كبيرة ومسألة معقدة جداً، ألا وهي إعادة إنتاج النظام التقليدي والمجتمع التقليدي على حساب المجتمع السياسي بثقافته المدنية. فبدلاً من تفكيك بُنى المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لهوية الدولة التي تقتضيها عملية تمدين الدولة سياسياً، تم إعادة انتاج وتقوية بنى القبيلة سياسياً في العراق، فنرى سيطرة شبه تامة على مدن معينة من هذه البنى سياسياً ومؤسسياً واقتصادياً وحتى امنياً، هذا الواقع سيلقي بتأثيراته مستقبلاً على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني والاحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للانتماءات الأولية، أصبحت مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لها، الأمر الذي عمق وسيعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع.

إن تجاوز هذه المؤسسات التقليدية لحساب المؤسسات الحديثة يحتاج إلى وقت طويل، إلا إنه في الوقت نفسه لا يمكن ضربها عرض الحائط لإنها مؤسسات راسخة داخل المجتمع العراقي، ولكن بلوغ دورها على الساحة السياسية في المرحلة الحالية أوج قوته وإعادة انتاجها والتعكّز عليها، هذا سيولد بيئة طاردة للمؤسسات الديمقراطية، وعليه فإن استمر الحال على ما هو عليه اليوم سيؤدي إلى فشل جهود تفعيل الثقافة السياسية المدنية وسيادة ثقافتي الخضوع والثقافة التقليدية على

[1] – رغد عبدالستار ابراهيم، نحو فاعلية اكثر للصحافة المقروءة في ممارسة الدور الرقابي وتطبيق النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، هيئة النزاهة، جمهورية العراق، (بغداد، حزيران 2014)، ص ص97-98.

الحياة السياسية في العراق، لأن القبلية هي المسيطرة في كثير من المحافظات العراقية، والتي تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً.

وعليه، فإن استدامة سيطرة القبيلة على المشهد السياسي وغيره سيؤدي الى اضعاف دور الدولة في الواقع المجتمعي، واستشراء آفات الفساد والارهاب وانتشار ظاهرة الانفلات الامني، التي ستلقي بتأثيراتها السلبية على المدى القريب على الدولة والمجتمع على حد سواء، وسيقلص من انتشار الثقافة السياسية المدنية، فكلما زادت الثقافة التقليدية انتشاراً في المجتمع، أدى ذلك إلى نقص انتشار الثقافة السياسية المدنية فيه، لأن المهنية والكفاءة التي يجب أن نبني عليها مؤسسات الدولة والمجتمع اليوم تكاد تكون مفقودة، لصالح الزعامات التقليدية.

المطلب الثالث: (سيناريو سيادة الثقافة السياسية التقليدية وثقافة الخضوع):

هذا السيناريو سلبي يفترض فشل كل الجهود في تفعيل الثقافة السياسية المدنية في العراق، وسيادة الهويات التقليدية القبلية والدينية والاثنية، وهذا المشهد السلبي يفترض على مؤسسات الدولة العراقية العمل على الحد من المتغيرات التي تدعم حالة الفشل هذه، ومنع سيادة الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع على حساب الثقافة السياسية المدنية، ومن أهم المتغيرات التي تؤدي إلى استفحال الثقافة التقليدية في المجتمع العراقي هي:

1- استمرار العمل بمبدأ المحاصصة في العمل السياسي:

إن المحاصصة السياسية هي عبارة عن بعثرة للجهود الوطنية التي تعمل على تحقيق السياسات العامة لحل مشاكل المجتمع العراقي أو تحقيق مطالبه، والتي نحن بأمس الحاجة اليها، ومن اكثر تداعيات المحاصصة وضوحاً هو الفساد السياسي بين السياسيين، وانغلاق الكتل السياسية عن بعضها البعض واختلاف الرؤى بين السياسيين، فذلك ما نشهده أثناء التصويت على القوانين داخل قبة البرلمان وما يسببه من تعطيل لدور البرلمان التشريعي والرقابي، فالمحاصصة

السياسية هي وسيلة للضغائن والعقوق بين أبناء الشعب العراقي من خلالها يستطيع الطرف الأقوى أن يأخذ كل شيء، أما الطرق الضعيف فينتظر من الآخرين أن يمدوا لهُ يد العون وبذلك ستضيع حقوق مكونات مجتمعية كثيرة تحت منة الأغلبية.[1]

2- انتشار ظاهرة الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع:

تعد الطائفية من الاستعدادات البنيوية الكامنة والموجودة في المجتمع العراقي، والخطورة فيها أنها تتخذ من الدين تبريراً لها لممارسة العنف ضد الآخر نتيجة لاختلاف المذهب أو العقيدة أو حتى الرأي، وهذا ما يدل على التعصب والتمسك المطلق بجانب واحد من الحقيقة في حين تلغي الطائفية القيم الدينية الداعمة للحوار وإحترام الآخر، والتسامح والمغفرة، إلى غير ذلك من القيم التي يزخر بها العالم الإسلامي الحنيف، وامتداداً للعشائرية فان الإطار الثقافي لمجتمعنا العراقي بات يغذي الانتماءات الطائفية والعشائرية، فالمسؤول أخذ يجلب معارفه وأقاربه ويبعد من لم ينتم إلى عشيرته أو طائفته بخصائصها الداعية إلى رفض الحوار البناء وفرض سيطرتها واستحواذها، من شأنه أن يعزز عدم الثقة بين الأطراف ثم اللجوء إلى العنف الذي عادة ما يتصف بطاقة عالية.[2]

فانقسام المجتمع إلى طوائف مذهبية أو دينية، تتمحور كل طائفة على نفسها وتعصبها لذاتها، وإيجاد حواجز اجتماعية واقتصادية وأمنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعي لإضعاف وانتقاص الجماعات الأخرى بكل الوسائل المتاحة. وقد تكون للسلطة يد في إثارة الطائفية الدينية

[1]) – للاستزادة ينظر: معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، (بغداد، دار الكتب العلمية، 2015)، ص227، وص235، وص238.

[2]() – فريد جاسم حمود القيسي، فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية في اسباب العنف، ط1، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2012)، ص98.

وتأجيجها وذلك حسب مصالحها. وقد اقترنت الحالة الطائفية في العراق بأوجه مقيتة عرفها العراق على طول تاريخه السياسي بحكم معاناته من هذا النوع من الطائفية.[1]

وفي ظل الاجواء المشحونة طائفياً يصبح لكل طائفة أحزابها وتنظيماتها الخاصة بها، كما تتعزز التفرقة بين الناس في الحقوق والواجبات وتتمتع بعض الطوائف على حساب الطوائف الأخرى بالنفوذ والجاه والثروة والمكانة الاجتماعية، والتدخل الخارجي من قوى أجنبية تعمل على ترسيخ هيمنتها، أضف لذلك يصبح لكل طائفة مرجعية خارجية تعمل في المدى البعيد على مزيد من التجزئة.[2]

3- ضعف الدولة عن القيام بوظائفها:

ضعف المؤسسات الحكومية عن القيام بوظائفها في حماية المجتمع واستقرار النظام سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وامنياً، بسبب الخلل في البناء الدستوري والقانوني، والالتفاف على القواعد الدستورية والقفز عليها، مما يربك العلاقة بين السلطات، وفشلها في حماية اقليمها الجغرافي يؤدي الى تفشي وباء الارهاب وهنا يمكن ان نشير الى نماذج من الدول التي فشلت في اداء وظائفها فاصبحت مستباحة من قبل الجماعات الارهابية والتي انتجت امارات لجماعات اسلامية متطرفة في باكستان واليمن ومنطقة الساحل الافريقي ووسط افريقيا، ودائماً في مناطق طغى عليها الطابع القبلي والتجانس الجهوي، حيث التقاليد الدينية هشة وضحلة ويسهل فيها التحول الى الموقف الديني المتعصب، إذ لا تحول تقاليد دينية راسخة دون مثل هذا التحول، كما تنحسر فيها سيطرة الدولة كما في الحالة العراقية ابان سيطرة تنظيم داعش الارهابي بعد 2013 على مناطق عراقية،

---

[1] – إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص379.

[2] – حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص438.

فهنا نشأ ارضية تنمو فيها وتتمدد كيانات وتنظيمات السلفية الجهادية نتيجة انحسار سيطرة الدولة وعجزها عن اداء وظائفها بالشكل الذي يحقق الر فاهية والاستقرار السياسي والامني لمواطنيها.[1]

4- سيادة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية:

اتسمت الهوية العراقية بعد عام 2003 بالسيولة التامة في ظل الاحتلال، وهذا يسر للمكونات الاجتماعية الذهاب الى ملاذات اخرى بدية للهوية الجامعة، مما ادى الى انتعاش الهويات الفرعية من مثل القبلية- الاثنية-الطائفية، وهذا ما اباح لكل القوى السياسية الخارجية بما فيها قوات الاحتلال الامريكي، في ان تدفع بقوة لتهتيك المنظومة الجمعية للمجتمع العراقي وهذه الية اعتيادية مجربة في عهود الاستعمار السابق، واستخدمتها اسرائيل بكفاءة في المنطقة العربية، حتى مع السدان التي لا ترتبط بحدود او قرب جغرافي مع الكيان الصهيوني.[2] إن صعوبة تحقيق هوية وطنية جامعة في العراق يشخص خلل واضح في البنية المجتمعية العراقية، لعدم وجود مجتمع متجانس أصلاً فضلاً عن وجود انقسامات مجتمعية ذات طبيعة عشائرية أو طائفية أو عرقية، والتي تكوّن لنا مجتمعاً يتسم بتعددية انفصالية، تقابل وتعمل بالضد من المجتمع السياسي- المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد ايجابية تسهُم في تأسيس دولة مدنية تنمي الثقافة السياسية المدنية على حساب الثقافات الاخرى. لذلك تبقى صعوبة تحقيق هوية وطنية جامعة في العراق اشكالية كبيرة أمام بناء الدولة المدنية.

5- ضعف أو غياب الطبقة الوسطى:

إنّ وجود الطبقة الوسطى هو خميرة الديمقراطية، من هذه المقولة يتضح ما للطبقة الوسطى من دور في دمقرطة المجتمع وتثقيفه، وذلك بسبب التعليم الجيد والمستوى المعاشي المزدهر والذين يؤثران في الانتماء الى جمعيات وحركات سياسية تشكل قوى ضغط وجماعات مصالح،

[1])- معتز اسماعيل خلف واخرون، تنظيم داعش في محافظة الانبار من باقية وتتمدد الى فانية وتتبدد، سلسلة دراسات، العدد (10)، (الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الانبار، 2020)، ص ص28-29.

[2])-عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص46.

تقوم بعدد من المهمات مثل منع إحتكار السلطة لفئة معينة، فالطبقة الوسطى هي مصدر للأفكار والآراء الجديدة، وهي تتدرب على المهارة السياسية وتزيد من المشاركة السياسية. [1]

فوجود الطبقة الوسطى ونظامها الديمقراطي التمثيلي، هو أحد المقومات الاجتماعية والعناصر الملازمة لعملية تفعيل الثقافة السياسية المدنية، لكن عند رسم اللوحة الاجتماعية العامة للمجتمع العراقي في مرحلة ما قبل 2003، وبشكل خاص لظروف نشأة الطبقة الوسطى، يلاحظ أن هذه الطبقة الوسطى بفئاتها المتنوعة كانت متواجدة في المدن المناطق المتحضرة وبعض الاحياء ذات الطابع الحضري، لكن بعد التغيير بدأت عملية ترييف المدن بالإضافة الى عمليات الاقصاء السياسي، الامر الذي همش من دور هذه الطبقة في القيام بدورها التثقيفي فضلاً عن افة الارهاب التي اجتاحت الاراضي العراقية، وكانت هذه الطبقة من اكثر الطبقات تضرراً من قبل الارهاب.

فإذا كانت المقومات الاجتماعية والسياسية المتمثلة بنهوض الطبقة الوسطى ونظامها التمثيلي الخاص بها شكلت عناصر ملازمة لوجود الديمقراطية الليبرالية في أوربا الحديثة، فان هذه الطبقة الوسطى في العهد الملكي العراقي كانت ضعيفة، ومن ثم فان دورها كان هو الآخر ضعيفاً على الصعيد الفكري الأمر الذي جعلها طبقة أقل استعداداً لتقبل الفكر الديمقراطي الليبرالي أو التجاوب معه.[2]

فالطبقة الوسطى إن وجدت فهي غير متجانسة من ناحية التعليم أو المهنة أو الدخل، وذلك بسبب سياسات النظم التي حكمت العراق إذ قامت بإضعاف الطبقة الوسطى عبر سيطرتها على الثروة، مما يفقد الطبقة الوسطى استقلاليتها ويجعلها راضخة للنظام السياسي ومطواعة لسياساته، وذلك لارتباطها واعتمادها الكبير على الراتب الحكومي الذي لم يكن كافياً لأبسط

---

[1] – عبدالعظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ص178–179.

[2] – عامر حسن فياض، افكار في اطروحة: هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق، ملف معوقات الديمقراطية في العراق، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (16)، (بغداد، 2007)، ص84.

متطلبات الحياة حيث كان راتب المعلم العراقي (5000) آلاف دينار عراقي، هذا الراتب لا يسد أجرة الإنتقال إلى محل دوامه الرسمي في المدرسة لمدة خمسة أيام، بعد 2003/4/9، اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة تدابير واجراءات لدفع مخصصات ورواتب للموظفين، تلك الاجراءات لا تشجع هذه الطبقة على التفكير بالديمقراطية، فالظروف الامنية السيئة والوضع الاقتصادي الراكد يؤثر في الاهتمام سلباً أزاء الديمقراطية. أما النشاط التجاري فقد توسع كثيراً لصالح الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي. [1]

6- التدخلات الخارجية:

إن التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق تشمل التدخلات السلبية من قبل الدول العربية وغير العربية المجاورة، بالإضافة الى التدخلات الدولية من قبل الولايات المتحدة الامريكية، والتي كان لها الأثر البالغ في تعثر العملية الديمقراطية وأبعادها عن أهدافها الوطنية، وتعتبر هذه التدخلات ذات اثر سلبي على ثقافة المجتمع، ووتحكم بتوجهاته السياسية عبر اليات وقنوات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها الاثر الكبير على التوجهات السلبية للمجتمع ازاء النظام السياسي، حيث عملت هذه الدول وعلى طول الفترة اللاحقة لاحتلال العراق بعد 2003، على تعطيل صنع القرارات السياسية المصيرية بالنسبة لحياة المواطن العراقي، بالإضافة الى دورها في تفشي ظاهرة العنف والارهاب الذي زاد من تفاقم المشكلات الاجتماعية في العراق، فزاد من عدد العاطلين، وزادت من نسبة الارامل والايتام، بسبب تدخلاتها السلبية في العملية السياسية في العراق، بالشكل الذي جعلها عملية ضعيفة منذ ولادتها بعد (2003)، بسبب تصارع الإرادات الخارجية على الساحة العراقية، والازمات السياسية بين اطراف العملية السياسية العراقية، التي تتحرك ضمن أجندات خارجية أدت إلى تعطيل وفشل الكثير من السياسات العامة في تحقيق اهدافها في حل المشكلات الاجتماعية داخل العراق، واضعفت التنمية المجتمعية، كما ادت إلى

[1] – عبدالعظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ص179-180.

هدم الذات الانسانية والاخلاقية للفرد العراقي.[1] هذا التدخل إن استمر، سيؤدي في المستقبل الى فشل رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة الثقافية، الهادفة لتفعيل الثقافة السياسية المدنية التي تؤمن بالدولة والنظام السياسي الديمقراطي. والتي تعالج كل ما خلفته الحروب وعدم الاستقرار السياسي، وظاهرة الارهاب في العراق قبل وبعد عام 2003.

7- ارتفاع نسبة البطالة والفقر:

في العراق قد أظهرت نتائج المسح الخاصة بالأمن الغذائي والهشاشة في عام 2016، ارتفاعاً في مستويات العمالة الناقصة (28،4%)، على الرغم من محاولة العراقيين الحصول على فرصة عمل للمشاركة في قوة العمل. ولا يمكن في مثل هكذا نسب عالية للبطالة بناء سلام مستدام وتوفير بيئة مناسبة للإعمار. ففي بيئة يسود فيها الفقر والبطالة يمكن للمجموعات الارهابية أن تملأ الفراغ الذي خلفته الحكومة عبر تزويد الشباب المهمش بالشعور بهويتهم وتوفير فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد. وان انخفاض الدخل وارتفاع البطالة يحدان من تكاليف الفرصة البديلة للانحراف، ومعظم الشباب العراقيين الذين انظموا للتنظيمات الارهابية لديهم فرص اقتصادية ضعيفة، وقد فشلوا في اتمام التعليم الابتدائي أو الثانوي، واظهرت مجموعة الازمات العراقية ان المقاتلون الشباب يعملون في ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، ولم يحصلوا على اكثر من 25،000 الف دينار في الاسبوع، مما يجعلهم غير قادرين على تحمل ايجار اساسي بحدود (200،000) الف دينار.[2]

---

[1] – معتز اسماعيل الصبيحي واحمد شكر، صنع السياسة العامة الخارجية في النظم البرلمانية: العراق دراسة حالة، (بغداد، مكتبة فنون، 2018)،ص 164 وما بعدها.

[2] –عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق،(بدون مكان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018)، ص ص10-11.

وعبر مسح وزارة التخطيط لمعدل البطالة والنشاط الاقتصادي للشباب في عمر (15-24) سنة، لسنة 2014، أن معدل البطالة بلغ حوالي (17،6%) من قوة العمل، وهذه النسبة ارتفعت في سنة 2016 لتصل الى (20،4)، بسبب العمليات الارهابية وسيطرة تنظيم داعش على مناطق من محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى، والذي تسبب بموجات نزوح كبيرة فاقمت من المشاكل المتفاقمة قبل ذلك.[1]

لكن مع استمرار الخلل وعدم التوازن في سوق العمل وانفصام مخرجات التعليم، مع تأثيرات مباشرة وعميقة لأزمة الارهاب والعنف وما رافقها من نزوح، وأضرار، وخسائر مادية وبشرية واجهت ملايين السكان، بلورت تفسيرات مقنعة لارتفاع معدل البطالة الظاهرية لتصل الى (21%) في 2013، وارتفاع معدلات العمالة الناقصة الى (28،2%)، إذ ترك سكان المناطق المحتلة من التنظيمات الارهابية مناطق سكناهم وعملهم وممتلكاتهم، ولد ذلك بيئة خصبة لارتفاع مستويات الفقر لترتفع الى (30%) على مستوى العراق، والى (41%) في المحافظات التي احتلتها التنظيمات الارهابية بعد ان كانت حوالي (19%) في نهاية عام 2013. [(2)]

وفي ظل الركود الاقتصادي الذي يعانيه العراق وتزايد مستويات العنف والارهاب وتوقف الكثير من المصانع والشركات التابعة للقطاع العام عن الانتاج وتدهور وعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بدوره، واغراق السوق المحلية بالبضائع الاجنبية بسياسة اقتصادية مقصودة هدفها هدم الاقتصاد العراقي، فمن المتوقع استمرار تفاقم قضية البطالة في العراق، خاصة بين الشباب القادر والساعي الى ايجاد فرصة عمل، وخاصة بين الخريجين الذين يفتقرون الى التأهيل والتدريب والمعارف الحديثة، بسبب اختفاء اقتصاد المعرفة في العراق تماماً. كما ان ارتفاع معدل نمو

[1]) تقرير وزارة التخطيط منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55?tmpl=component&print=1

[2]() – عدنان ياسين مصطفى، المصدر السابق، ص19.

عرض العمل من القوى العاملة (12،6%) الذي هو اعلى من معدل النمو السكاني (3،2%) سيؤدي بالتأكيد الى تعقد قضية البطالة والفقر بشكل اكثر حدة في ظل ازدياد نسب الفساد الاداري والمالي بشكل واضح مع سياسات عامة ترسم وتتلكأ في التنفيذ ويشوبها الخلل وتعجز الادارات عن اعادة تقييمها وتقويمها بسبب حجم الفساد المستشري بمفاصل الدولة اذ يشير تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 في مجال الفساد الاداري الى تصدر العراق المركز الثالث عالمياً.[1]

8- استدامة الازمات السياسية:

الواقع إن البرلمان العراقي أصبح معملاً لخلق وتصدير الأزمات السياسية في العراق، بالإضافة إلى الهروب من التشريعات المهمة والأساسية، التي تعمل على تغيير خارطة القوى السياسية المتحكمة، (كتعديل قانون الانتخابات، وإقرار قانون الأحزاب، وقانون حرية الوصول والحصول على المعلومات، وقوانين الهيئات المستقلة، وقانون جرائم المعلوماتية)، والهروب من الالتزامات المبرمة بين الكتل المعلنة منها وغير المعلنة، (كاتفاقية أربيل، والمادة 140 من الدستور، وقانون النفط والغاز، وغيرها)، في الوقت الذي تنشط وتحسم أمور داخل البيت السياسي أو تشريعات، في غاية البعد والافتراق عن المخاض الإنساني والخدمي والأمني، الذي يمكن أن يعيد للمواطن العراقي الثقة والتعويل على تلك القوى، (كقانون التدخين مثلاً، واتفاقية أعماق البحار)، التي تحمل

[1] – عيادة سعيد حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (8)، (كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار، 2012)، ص92.

أبعاداً ثانوية وغير لائقة بحق شعب ينتظر التفعيل التشريعي لحل المشكلات التي يعاني منها، وليس الإطالة وتدوير الأزمات بدعوى التوافق.[1]

ان الخلافات بين الكتل السياسية تتكرر وبشكل دائم، وبعض هذه الكتل تتحدث بلغة مزدوجة بين رفض المشروع الطائفي كصيغة لبناء الدولة وبين التمسك بها كوسيلة للحكم وبناء مؤسسات الدولة الحاكمة، وعلى هذه الشاكلة فإن صراعات محتدمة والخلافات بائنة بين الكتل السياسية، كل ذلك بسبب القصور في تفكير الكتل السياسية وتجاوزها للتفكير العملي الملزم لها.[2]

فالخلافات بين الكتل السياسية قائمة ودائمة وليست محدودة بوقت أو حدث فهي خلافات شائكة ومتشابكة وتدرج في هذا البحث للاستزادة البعض الاخر منها، وعلى سبيل المثال الخلافات بخصوص إقالة المفوضية العليا للانتخابات، فائتلاف دولة القانون كان يرى ضرورة الابقاء على المفوضية الحالية لحين انتهاء مدتها الدستورية، أما التيار الصدري وعلى رأسه السيد مقتدى الصدر فمع استبدال المفوضية العليا للانتخابات .[3]

هذا وقد ولدت الخلافات بين النخب السياسية والاطراف الفاعلة في العملية السياسية إنتاج دولة هشة استفحلت فيها ظاهرة الارهاب وظاهرة الفساد، والفاعلين فيها متصارعين ومتناقضين، وغيب ذلك شخصيات سياسية تعمل بتفاني لإنجاح مشروع بناء الدولة العراقية. أن هذه الخلافات والتي تم ذكرها تمثل القليل من الاختلافات التي تراكمت منذ احتلال العراق من 2003/4/9 واستمر ذلك الوضع حيث أستلم السيد حيدر الحكومة رئيس الوزراء السابق، ومعها عديد من

---

[1] – كامل حسون القيم، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (الخامس)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (بغداد، نيسان/2013)، ص160.

[2]– مهدي الحافظ، العراق نبوءات الامل، (بغداد، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص57.

[3]– صحيفة الدستور، السنة الرابعة عشره، العدد (3919)، (بغداد، الخميس (18) أيار/2017).

الازمات، بالإضافة الى أزمات أخرى أضيفت لها وأن هذه الازمات ومع تراكمها تحولت إلى تحديات كبيرة، ومن خلال البحث ظهر لنا جلياً، أن جميع الحكومات قد مرت بأزمات ذلك ما يظهره واقع الحال، وقد كانت أزمة الموصل ودخول داعش من أكبر الازمات وقد أقتضى الأمر من السيد حيدر العبادي رئيس وزراء الحكومة الخامسة بعد التغيير، أن يتبنى سياسات متنوعة يقصد منها إرضاء القوى السياسية في العملية السياسية، والتي تتمثل بإرضاء المكونات الرئيسية الثلاث في المشهد السياسي العراقي (الاكراد، السنة، الشيعة).

9- فشل جهود الإصلاح الاقتصادي:

ان التراجع الاقتصادي الكبير في العراق، وانخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض معدلات النمو والانتاج وضعف التصنيع والاعتماد على النفط فقط في ادارة ميزانية الدولة واهمال القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والتي يمكن ان تزيد من موارد العراق لو اديرت بشكل صحيح وحظيت باهتمام مناسب من قبل الدولة ستحل الكثير من ازمات العراق. سيشكل هذا التراجع الاقتصادي تحدياً كبيراً إمام عملية تفعيل الثقافة السياسية المدنية، الامر الذي يؤدي الى توجه سلبي ازاء النظام السياسي والعملية السياسية. وعليه فإن من متطلبات عملية تفعيل الثقافة السياسية المدنية الضرورية، هي المتطلبات الاقتصادية، والتي تتمثل في زيادة النمو وارتفاع معدلات دخل الافراد، وتشجيع حركة التصنيع، ومحاربة الفقر والبطالة.

المطلب الرابع: (سيناريو نجاح آليات تفعيل الثقافة السياسية المدنية):

هذا السيناريو هو الأكثر تفاؤلاً والاصعب تحقيقاً في ظل معطيات الواقع العراقي، هذا السيناريو يقوم على احداث تغييرات في بنية المجتمع، والعمل على تفعيل اليات تقطع كل مداخل الثقافات التقليدية داخل المجتمع، وهذا يتطلب احداث اصلاحات في مؤسسات الدولة، بالإضافة

الى القيام بعملية تعليمية تعتمد التثقيف المدني بدء بالمعلم وصولاً إلى أعلى درجات التعليم الجامعي، وسيناريو النجاح هذا يحتاج إلى متغيرات عديدة منها:

1- نجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق:

إن التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وذلك لأن تداول السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية ،ويساعد في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، من شأنه أن يؤسس مشروعية النظام السياسي، وتضمن له الاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية.[1] فالديمقراطية الصحيحة توفر، على المدى الطويل، سبلاً لحل المشاكل المجتمعية، إذ تعمل على إتاحة وسائل عدة للجماعات المختلفة للتوصل لآليات سياسية تتعامل من خلالها مع الانقسامات بدلاً من استخدام القوة الذي يشجع عليه الاختيار القائم على المحاصصة لنظام الحكم الذي ينتهك بدوره لقيم الشرعية لركونه الى المحاصصة وترسيخ التوازنات الهشة بين المكونات المجتمعية. فالتحول السياسي اذا ما أريد له النجاح، و إذا ما أريد اقامة حكم يرتكز على أساس مصلحة الجميع وليس لأفراد أو لجماعات بعينها داخل الدولة ،فيجب ان يقيم توازن صحيح بين مصالح القوى المختلفة في المجتمع مع عدم استغلال الولاءات المختلفة كي لا يؤدي ذلك الى صراعات قد تتطور الى مرحلة استخدام القوة بين تلك القوى، الوضع الذي يغري بتدخلات خارجية تخطط للمجتمع المعني خطة سيره، فأية تدخلات خارجية لا تأتي بالنتائج المرجوة

[1]- حمد صالح شطيب، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (30)، مركز الجامعة، (جامعة الموصل، 2013)، ص313.

لأحداثها التغيرات داخل المجتمع بطريقة مقصودة أو مصطنعة الامر الذي يعرقل من عملية الوصول الى هدفها في التحول السياسي.[1]

2- الاستقرار السياسي والامني:

لا يمكن لسياسات تفعيل الثقافة السياسية المدنية وغيرها من السياسات العامة، النجاح في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمنياً، فلا بد من رسم سياسات عامة للأمن الوطني العراقي ذات محاور أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، وإعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة هذا الملف، عبر التصدي لجميع المظاهر المسلحة غير الشرعية، أيً كان مظهرها، أو مصدرها، أو الجهات التي تقف خلفها، في سبيل الوصول إلى بيئة مستقرة جاذبة للاستثمارات الاقتصادية، وضمان التنمية البشرية المستدامة التي أساسها الأمن والرفاهية.

ومن مظاهر هذا المشهد هو التمكن من ايجاد حلول ناجحة وسريعة للمشكلة الامنية، من خلال وضع استراتيجية أمنية تضمن إعادة تأهيل القوات المسلحة العراقية بكل اصنافها، من خلال تعديل أسس بنائها وتطوير مفاهيمها القتالية، اليوم أصبح العراق بحاجة كبيرة إلى قوات أكثر قدرة على الحركة وأكثر قدرة على خوض كل الصرعات مع قوى الارهاب المختلفة. وإن تكون كل المؤسسات الامنية بعيدة عن التسيس لجهة أو حزب أو شخص معين، وأن تكون تلك المؤسسات قائمة على معايير الكفاءة والمهنية والانجاز. لتكوُن بالنتيجة تلك المؤسسات قادرة على تحقيق الامن والاستقرار في العراق، لأن الاستقرار السياسي والامني هو أحد مداخل تفعيل

[1] – إيناس عبد السادة علي العنزي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد، 2008)، ص 147.

الثقافة السياسية المدنية من خلال المحافظة على النظام السياسي وأمن المجتمع واستقراره، إذ بدون الاستقرار فأن من الصعب تصوُر ثقافة سياسية مدنية في المجتمع.[1]

3- فاعلية المجتمع المدني:

أساس المشكلة التي يتسم بها المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، إلا أنها ما تزال تعمل من خلال القيم التقليدية. إذ إن العديد من هذه المنظمات قد تشكلت عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية لتصبح هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقات الأحزاب، كما إنها كانت تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية، أو الدينية، أو العرقية، أو المذهبية، المختلفة في العراق، واستناداً لشروط المواطنة وحقوق الإنسان فإنها أدعت وصلاً بها، ولكن لمواصفات المواطنة أبعاداً تتجاوز الأطراف العشائرية، والطائفية، والمذهبية، وحتى السياسية، بمعنى أن يكون الولاء للمبدأ، فغالبية هذه المؤسسات تأسست أصلاً تحت مسميات قد تبتعد عن هذه الأسس(أُسس المواطنة) حين تكون هويته دينية معينة، أو سياسية محددة.

فضعف إداء مؤسسات المجتمع المدني في العراق يعني أضعاف مسار الانتقال الى الثقافة السياسية المدنية، وفتح المجال للطروحات الأحادية لكي تشيد الواقع المجتمعي على ما تريد، سواء كانت تسلطية أم سلطوية أم شمولية، والتي ستكون النقيض تماماً لبناء الديمقراطية، كما أن غيابها سيؤدي الى وجود نمط من الثقافة السلبية التي تؤدي الى إشاعة نوع من السلوكيات التي تستند إلى التشكيك بالآخر المختلف، وعدم الاعتراف به وزيادة الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم، وجعل المواطن تابع ابداً ودوماً للدولة في كل جوانب حياته وليس أن يكون هو

[1] – وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص237.

الرقيب عليها، كما أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيعمق من مشكلة الوحدة الوطنية والاندماج المجتمعي في الدولة العراقية.[1]

لذا ينبغي تجاوز هذه الحالة عبر أيجاد البديل الافضل، من خلال إبرام عقد اجتماعي - سياسي جديد بين النظام السياسي والمواطن العراقي، مع الأخذ بنظر الاعتبار الآتي:[2]

أ- دولة تتخلى عن فكرة السلطة المطلقة التي عاشت طويلاً في صميم النظام السياسي السابق قبل عام 2003، وتبتعد عن التدخل المباشر في كافة الأنشطة السياسية والمجتمعية مهما كانت المبررات الأيديولوجية بحكم التحول الديمقراطي الذي حدث في البلاد.

ب-بناء مجتمع منجز ومبادر تبنى فيه شخصية المواطن على أساس نمط جديد من التنشئة الاجتماعية – السياسية يعزز مشاعر المسؤولية إزاء الأخير ويحترم رؤيته.

ت-بناء مؤسسات مجتمع مدني رصينة وفاعلة تكون وسيطاً بين السلطة والمجتمع، واحترام القوانين وتنفيذها من خلال جعلها مرنة إثناء التطبيق.

4- القضاء على افة الفساد:

إن مكافحة الفساد السياسي والمالي والإداري لابد أن تكون عبر تفعيل دور هيئات الضبط الإداري، ومنها هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين في كل الوزارات العراقية، فقد آن الاوان أن ندق ناقوس الخطر فيما يتعلق بمستوى الفساد في العراق الذي بات في الواقع يهدد كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهنا لابد أن ترتبط عملية تنفيذ السياسات العامة بمسألتين اساسيتين: الاولى: تتمثل في تطهير أجهزة الدولة ولأعلى

[1] – عبدالجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (31)، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2005)، ص93.

[2] – سارة ابراهيم حسين، السياسة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2018، ص ص294-295.

المستويات من الفساد والمفسدين والابتعاد كلياً عن كافة أشكال المحسوبية عند التنفيذ، وثانياً: في تحسين الأداء الاداري لكافة أجهزة الدولة ورفع قدراتهم، فالعملية تحتاج إلى اشاعة روح الشفافية والمساءلة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز احترام القواعد الاخلاقية والقانونية من أجل المحافظة على المال العام والخاص الذي سيحتاج له المجتمع في التخفيف من الاثار الاجتماعية الاولية الناشئة عن السياسات الاقتصادية كالفقر والبطالة، فضلاً عن الحد من القرارات التي من الممكن أن تخدم شرائح معينة من المجتمع (أصحاب النفوذ السياسي والمالي) بما يخدم المصلحة الوطنية، لذا فالمطلوب في هذه المرحلة العمل على مكافحة الفساد وذلك بتفعيل دور مفوضية النزاهة الوطنية[1]* الذي سيكون ضرورياً ويتطلب بذل أقصى الجهود في المحافظة على استقلاليتها ووضع القرارات الصادرة بحق المفسدين حيز التنفيذ.(2)

5- سيادة الهوية الوطنية:

إن إعادة بناء روح التضامن الوطني والاجتماعي وتحقيق الاندماج التدريجي حتى لا يبقى في المجتمع من يشعر بأنه غريب في بلده او محروم كليا من ثمرات جهده وهذا يمثل احد الضمانات الاساسية لإشاعة الاستقرار السياسي.(3) وخيار التعايش السلمي يشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مجموعتين او أكثر تختلف عرقياً او دينياً او فكرياً عن بعضها البعض، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الأخرى، وقدرت هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص او

---

[1]* – هي هيئة مستقلة، تخضع في عملها لرقابة مجلس النواب العراقي، لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري، ويمثلها رئيسها او من يخوله. ينظر: دليل المواطن لمراجعة دوائر الدولة، هيئة النزاهة، دائرة العلاقات مع المنظمات غير للحكومية، ص9.

[2]() – سارة ابراهيم حسين، مصدر سبق ذكره، ص262

[3]()– ثامر كامل محمد، التحولات العالمية وإشكاليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد (6)، كلية العلوم السياسية، (الجامعة المستنصرية، 2006)، ص 32.

الجماعات بان لها هويات دينية او عرقية او فكرية مختلفة والقرار ان اختلاف الهويات هذا لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا ام جماعات[1]. وهذا يؤدي الى تبني الهوية الوطنية وضعف الهويات الفرعية، أو تقوقعها ضمن حدود معينة. ونحن في عراق ما بعد التغيير بأمس الحاجة الى ترسيخ مبدأ الهوية الوطنية والعمل على نشر الوعي بها وعياً جمعياً يعتز بالوطن والثقافة والتاريخ إزاء التحديات المعاصرة والمستقبلية.

6- احزاب سياسية عابرة للطائفية:

في ظل هذا المأزق السياسي الذي يكتنف المجتمع العراقي، وغياب وجود احزاب سياسية ديمقراطية تمثل شرائح المجتمع، وتهدف للعمل على حل مشاكله، سيظل الوضع عصياً على تجاوز أزمة المجتمع، وربما يجر البلاد إلى حرب طائفية، أو سيادة منطق الارهاب على المجتمع كما حدث بعد ما يسمى باعتصامات المحافظات السنية وسيطرة تنظيم داعش على مساحات كبيرة من العراق، على الرغم من أن هناك اجماعاً بين العراقيين على أنه لا خلاص للعراق بغير مغادرة الطائفية من قبل النخبة الحاكمة في العراق والتي تعد من معوقات نجاح سياسات بناء ثقافة سياسية مدنية عابرة للطوائف، فعليها رفع شعار "الوطن فوق الجميع"، وإقامة إجماع وطني يساوي بين العراقيين على أساس المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية، عبر مشروع سياسي وطني يجمع ولا ينفر.

7- تنمية اقتصادية ناجحة:

يشير هذا المشهد الى إمكانية نجاح التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الامكانيات المادية والبشرية التي يملكها العراق، إن احسن استخدامها من قبل صانع القرار العراق، هذه

[1]- مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد (2)، مركز العراق، (بغداد، يونيو/ حزيران 2005), ص17.

التنمية الاقتصادية ستنمي من فرص العمل مما يدر على المواطن العراق من دخل يعينه على حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، هذه التنمية ستؤدي الى رفاهية اجتماعية، تكسب الرضا الجمعي عن النظام السياسي وتولد ثقافة سياسية مساهمة وتوجه مدني ازاء النظام السياسي.

الخاتمة:

إن عدم الثقة الكبير بالعملية السياسية في العراق أدت الى تعالي الاصوات والدعوات بعدم جدوى المشاركة السياسية والتي دائماً ما تتلاقى مع عدم الاهتمام وانعدام التفاعل المجتمعي بسبب ضعف أو انعدام الانجاز الخدمي وازدياد معدلات الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية، وتسسيس الطوائف والاقليات لأغراض انتخابية أو حزبية والتي أدت إلى بروز وسيطرة الثقافة السياسية التقليدية وانحسار وانكفاء الثقافة السياسية المدنية فنرى أن أغلب توجهات السلوك الانتخابي في الانتخابات العراقية بعد التغيير كانت وبشكل كبير توجهات طائفية أو اثنية أو دينية، وهذا السلوك ادى من ضمن مجموعة معاول في تخريب البلد. وتوصلت البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1- حالة تدني واضح لمؤشر المواطنة وانعدام ثقة المواطن بالنخبة السياسية، وهذا يؤدي لا محالة الى ضعف قيم المواطنة، وتنامي شعور الاغتراب السياسي للدولة العراقية من قبل شريحة كبيرة من المجتمع.

2- ارتفاع مستوى التدخلات الخارجية في الشأن العراق وهذا يوضح الخلل الكبير في مفهوم السيادة، فالحكومة تنقصها القدرة في اتخاذ القرارات السيادية بشكل مستقل عن التدخلات الخارجية، وهذا مؤشر خطير، حيث أن انتقاص صفة السيادة عن الدولة، هو انتقاص لركن من أركان وجود الدولة.

3- في عراق ما بعد احتجاجات تشرين الاول 2019 هنا بروز لخيار التيارات السياسية المدنية والوطنية، وهذا مؤشر مهم نحو تغيير جذري في اتجاهات الثقافة السياسية للمواطن العراقي، وهذا التغيير لم يكن وليد الصدفة بل كان نتاج تجربة تاريخية طويلة من المعاناة والحرمان منذ عام 2003 وحتى اليوم حيث جربت الجماهير جميع التيارات الأخرى غير المدنية مثل الطائفية والقومية والدينية والقبلية لكنها فشلت في تمثيل المواطن وسببت انتشار الإرهاب والفساد وتدمير البلد.

4- إن التجارب السياسية التي حدثت في العراق بعد 2003، كان لها دور سلبي في نوع الثقافة السياسية التي تتبناها الجماهير، فخيبة الأمل الشعبية بلغت ذروتها مما أنعكس على مستوى المشاركة السياسية، والرغبة الجادة في العمل السياسي. وان الاحتلال كان واحد من أكثر الأسباب سلبية على توجه الجماهير السياسية، فوجود الاحتلال رسخ عندها فكرة عدم شرعية العملية السياسية.

ونوصي من خلال البحث بمجموعة من التوصيات هي:

1- العمل على الانتقال من دولة المكونات الى بناء الدولة المدنية التي تعامل المواطن على اساس هويته الوطنية وانتماءه الوطني.

2- يتوجب على الحكومة العمل وبالتعاون مع الأحزاب السياسية تنمية ثقافة سياسية مجتمعية تؤثر في مدخلات النظام السياسي ومخرجاته، وتتفاعل مع سياساته بما يحقق الفائدة المجتمعية المرجوة.

3- للوصول الى مستوى عال من الرضا الشعبي، فعلى السطات الحاكمة العمل على اتخاذ كل ما ممن شأنه أن يعالج هذه الهوة، وأن تمد الجسور بينها وبين المواطنين، وأن تكون معبرة عن تطلعاتهم، ومن المهم بمكان السعي الدائم في التأثير في توجهات المواطن حتى يعود مدركاً للسياسة في البلاد، ومتماهياً معها، وعنصراً فعالاً في التأثير فيها.

4- على السلطات الحاكمة تعديل أو تصحيح ما عملته إدارة الاحتلال في العراق من أخطاء سياسية وقانونية واقتصادية جسيمة.

5- العمل على "تحديث الثقافة"، بما يكرِّس عمليات التأثير، والتغيير، في المجتمع العراقي.

6- تفعيل مواد الدستور العراقي، واستكمال القوانين الدستورية بغية تفعيل مؤسسات الدولة الضابطة للفعل الاداري، وتفعيل مؤسسات الضبط عند تقييم تنفيذ السياسات العامة ومراجعة اهدافها مع ما رسمه صانع القرار السياسي.

7- المحافظة على استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ودعمه في اخذ دوره في محاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية.

8- العمل خارجياً على اتباع سياسة عامة خارجية تعتمد تحييد الخصوم وكسب الاصدقاء، والابتعاد عن سياسات المحاور التي لن تجلب للعراق سوى الدمار والتخريب.

9- نوصي بأن تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها في اطلاق دعوات المشاركة السياسية للجمهور بدلاً عن الدولة.

10- نوصي بتأسيس مؤسسات ومنظمات ذات طابع مدني تكون بمثابة ملتقيات فكرية وتقوم بنشاطات مجتمعية تعمل على تقوية التيار المدني في العراق وتمثيله لاحقاً في العملية السياسية حتى لا تظهر أحزاب طائفية تلبس ثوب المدنية والوطنية لتخدع المواطن البسيط الذي يطمح إلى بناء دولة مدنية.

11-لا بدَّ من تكثيف عمليات التثقيف والمناقشة، للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في المدارس، والجامعات، والقنوات الفضائية، ومنظمات المجتمع المدني؛ بما يكرس الرغبة في التغيير والمساهمة فيه؛ لتكون مما يدعم جهود التطوير للمجتمع التقليدي وثقافته معاً.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1- الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعده، كلية القانون والسياسة، (الموصل، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، 1986).

2- بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

3- الجابري، محمد عابد، في سيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003).

4- حافظ، عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011).

5- الحافظ، مهدي، العراق نبوءات الامل، (بغداد، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

6- حسن، إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999).

7- الخزعلي، امل هندي، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح وآليات التفعيل، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، (جامعة السليمانية، 4-5 نيسان، 2011).

8- خلف، معتز اسماعيل واخرون، تنظيم داعش في محافظة الانبار، سلسلة دراسات، العدد (10)، (الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الانبار، 2020).

9- دليل المواطن لمراجعة دوائر الدولة، هيئة النزاهة، دائرة العلاقات مع المنظمات غير للحكومية.

10-سلوم، سعد، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، ط1، (بغداد، مؤسسة مسارات، 2015).

11-الصبيحي، معتز اسماعيل واحمد شكر، صنع السياسة العامة الخارجية في النظم البرلمانية: العراق دراسة حالة، (بغداد، مكتبة فنون، 2018).

12-الصبيحي، معتز اسماعيل، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، (بغداد، دار الكتب العلمية، 2015).

13-عبدالعظيم، محمد احمد، الخطوات المنهجية لاستخدام اسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي، دراسات اجتماعية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات، 2018).

14-عبود، عبد الغني، التربية ومشكلات المجتمع، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1980).

15-العربي، حمد، بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، (الاسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018).

16-فياض، عامر حسن، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث، في مجموعة من الباحثين: مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1990).

17-القيسي، فريد جاسم حمود، فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية في اسباب العنف، ط1، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2012).

18-مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف الاحتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011).

ثانياً: المجلات والدوريات:

1- ابراهيم، رغد عبدالستار، نحو فاعلية اكثر للصحافة المقروءة في ممارسة الدور الرقابي وتطبيق النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، هيئة النزاهة، جمهورية العراق، (بغداد، حزيران 2014).

2- بوسقيعة، سليم، الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (11)، قسم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، (الجزائر، 11مارس، 2015).

3- حجاريان، سعيد وآخرون، الثقافة السياسية: التعريف والمكونات والواقع المعاصر، مجلة قضايا إسلامية، العدد 6، مؤسسة الرسول الأعظم، (إيران، 1998).

4- شطيب، حمد صالح، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (30)، (مركز الجامعة، جامعة الموصل، 2013).

5- عبد، ابتسام محمد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، كانون الثاني 2008).

6- عبدالله، عبدالجبار احمد، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (31)، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2005).

7- العنزي، إيناس عبد السادة علي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2008).

8- فياض، عامر حسن، افكار في اطروحة: هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق، ملف معوقات الديمقراطية في العراق، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (16)، (بغداد، 2007).

9- مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد (2)، مركز العراق، (بغداد، يونيو/ حزيران 2005).

10- محمد، ثامر كامل، التحولات العالمية وإشكاليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد (6)، كلية العلوم السياسية، (الجامعة المستنصرية، 2006).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1- حسن، وسام حسين، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.

2- حسين، سارة ابراهيم، السياسة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2018.

3- حسين، هشام حكمت عبدالستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002.

4- الفلوجي، مؤيد جبير محمود، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005.

رابعاً: الصحف:

1- صحيفة الدستور، السنة الرابعة عشره، العدد (3919)، (بغداد، الخميس (18) أيار/2017).

خامساً: الانترنيت:

تقرير وزارة التخطيط منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:
http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55?tmpl=component&print=1